

نواه مع قيام البينة ناولان **في الخبر** في مع الظاهر
وفي نواه للطلاق المبيح اذ قال نوبت حرم الطلاق
الطلاق وشهدت البينة على اقراره بذكره
يوجد بالطلاق لم يثبت هو لا نوي فيما دون الثلاث
وبالظهار المعظم فلا سبيل له عليه اذ تزوجها بعد
زوج حتى يغير وهي رواية عيسى عن ابن القاسم
وتناول ابن رستم المروية عليه او كما يوجد بالظهار
فقط رواه استهب عن مالك وهو احوق في ابي
القاسم ناولان ولو ابدل قوله مع قيام البينة
في العقد كان احصوا واشمل لاقراره **كانت حرام**
كظن ابي او كما **س** اي تكثر منه الطلاق والطلاق
حيث نواه ما فان نوي احرها لزمه ما نواه فقط
وان لم يكن له نية لزمه الطلاق كما هو كلامه انه اذ نواه
لزمه في العتبار العتبار ووجهه لا في الحجب او بنت اس
وعليه في التشبيه في التاويل الاول لا يغير الغيام
وهناك تغير بغير انظره في الكبير فان قلت ما رجه
لزم الطلاق مع انه قد ابيح حرام وسيقول الموقر
وسبقوا ابي الظاهر ان قلت ولم يتنجز بالطلاق
الثلاث او نحو ذلك بالطلاق ثلاثا وابت علي الظاهر
اي انتهى الشاهد في قوله او تلخر قلت الفرق بينهما
انه فيما ياتي لعطف الظاهر على الطلاق له يعتبر
ايمنون نوا بالاول واماماه فان جعل قوله كظن
اي لو كما في كمال مما قبله فهو قدير ابدل عليه
قول المروية لانه جعل الحرام محرر الجين قال مثل
اي **س** وكنايته كماي او ابت اجملا لا العقد الكرامة

ونظير

وكظن اجنبية **في** يعني ان الرجل اذا قال لزوجته انت
علي كظن قلانة الجنبية كان كناية لانه لم يذكر فيه
من تتلخص معها وكذا اذا قال انت كماي كان هذا الكناية
لانه لم يذكر فيه لفظ الظاهر ويلزمه الطلاق الا ان يكون
فقد يكون كناية لزوجته من الغامض لانه في الشبهة
والكرامة فانه لا يلزمه بذكره كما ويمنل الكرامة العانة
ولا يقع الظاهر مطلقا فله يفعل حتى تزوجها فقال المحزون
من قال لزوجته ان فعلت كذا كانت علي كظن قلانة الجنبية
بشم تزوج قلانة ثم فعل المحلوف عليه فلا ياتي عليه
خلق ما حكاها المحمي بنا علي اعتبار يوم الحنف او يوم
اليوم وعكسه لو قال ان فعلت كذا كانت علي كظن
قلانة لزوجته ثم طلقها ثم فعل **س** ونوي في هذا الطلاق
فالبيات **س** الخبر في هذا يرجع للكناية الظاهرة
والغيبية اذ انوي بالكناية الظاهرة الطلاق خانه
بغير قيام اذ عا في الغنوي والعقد اذ انوي بالطلاق
بقوله لزوجته انت علي كماي او كظن قلانة الجنبية
وما شتمه ذلك صريح واذا ادعي انه نوي الطلاق فاللام
له البيات في المحول فيملوا لا تقبل بيته فيما دون
الثلاث خلافا لجمهور اذ الجامع بين الطلاق والظهار
التزويج وهو ظاهر في البيات ونوي في غير المحول
بما نقوله فالبيات جواب شرط معزز كما قررنا قوله
في الطلاق بانه اشتمال من الضمير فيها لان الخبر
يشتمل الطلاق وغيره **س** كانت كقلانة الجنبية الا ان
نويه مستغنى **س** تشبيها في قوله فالبيات والمعنيان
قال لزوجته انت كقلانة الجنبية او انت قلانة